دون شروط مسبقة؛ وان لا تتعارض مع أهداف الفلسطينيين في تقرير المصير وبناء الدولة. ويعتقد الحسيني بأن م.ت.ف. يمكن ان تدعم الانتخابات وفق هذه الشروط. وأوضح ان هناك امكانية للنظر في موضوع الحكم الذاتي، اذا كان جزءاً من خطة شاملة تكون معروفة مسبقاً. وقال: «اذا كانت هناك خطة متكاملة استطيع ان أعرف من خطوتها الاولى طبيعة الخطوة النهائية، فربما تحادثنا حول هذا الامر». أمّا اذا كان الامر يتعلق بالحكم الذاتي الآن «ثم نرى ما سوف يحدث»، فلن يتمّ ذلك. وأعلن الحسيني رفضه مقترحات رابين، كونها لا تلبّي طموح الفلسطينيين؛ وتسعى الى عزل الفلسطينيين في المناطق المحتلة عن م.ت.ف. والفلسطينيين في الشتات؛ فـ «عندما نتحدّث عن الشعب الفلسطيني، انمّا نعني كل الشعب، في الداخل والخارج» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٩). يُذكر ان الحسيني دخل المعتقل الاداري أربع مرّات منذ العام ١٩٨٧ حتى اطلاق سراحه مؤخراً. وقد أمضى فترة ١٨ شهراً، على فترات متعاقبة، اضافة الى عشرة أيام قضاها في اثناء التحقيق معه، في آب (اغسطس) ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، أعلنت جميع الشخصيات الفلسطينية، التي تمّ الاتصال بها من قبل الصحافة والتلفزة الاسرائيلية ووسائط الاعلام المحلية والدولية الأخرى، رفضها لمقترحات رابين ولاجراء انتخابات في المناطق المحتلة خارج الشروط التي باتت معروفة. فقد صرّح بذلك نقيب المحامين في غزة، فايز ابو رحمة، الذي أعلن موقفاً مماثلاً لموقف الحسيني؛ كذلك فعل رئيس نقابة الاطباء في غزة، رياض الآغا (داود كُتّاب، «رفع عدد الضحايا»، **ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/١/١٩٨٩). واجمعت فعاليات وشخصيات فلسطينية على رفض فكرة الهدنة، وكذلك اجراء انتخابات، وأشارت الى ان اسرائيل تريد من وراء ذلك ضرب الوحدة الوطنية والتخلّص من الورقة الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون، والتي أعادت قضيتهم الى رأس جدول أعمال الاهتمامات الدولية. من بين هؤلاء، رئيس تحرير صحيفة «الطليعة» الاسبوعية، بشير البرغوثي، ونقيب الصحافيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، رضوان ابو عياش، اللذان نفيا أن يكونا قد التقيا رئيس الادارة المدنية شايكي ايرز. وشارك هؤلاء موقفهم عدد كبير من الاكاديميين الفلسطينيين والصحافيين ورجال السياسة (**الحياة**، ١٥/١/١٩٨٩). من جهتها، أعلنت القيادة الوطنية الموحدة، في الضفة والقطاع، رفضها لخطة رابين، ولاجراء الانتخابات، ودعت الشعب الفلسطيني الى افشالها (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٧١/٢٩٦، ٢٩/١/١٩٨٩ ـ ٤/٢/١٩٨٩).

متاعب اضافية

على الرغم ممّا اثارته «المبادرات» الاسرائيلية المتلاحقة، وما أثير حول تصريحات فريج والحسيني، لم يختف عن سطح الاحداث ما قام به المستوطنون اليهود، في الضفة الفلسطينية، خلال كانون الثاني (يناير)، من تحركات تهدف الى اعلان دولة يهودية ثانية في مناطق استيطانهم، بعد ان مهّدوا لخطوتهم بتحركات، كان أهمها اعلان الاضراب العام في ٣٢ مستوطنة يهودية، والقيام بتظاهرات أدّت الى وقوع صدامات عنيفة بينهم وبين قوات الجيش الاسرائيلي.

ففي العاشر من كانون الثاني (يناير)، دعا زعماء المستوطنين الى اضراب عام في اليوم التالي (١١/١/١٩٨٩)، بهدف الضغط على الحكومة الاسرائيلية، واجبارها على اتخاذ خطوات من شأنها وضع حد للانتفاضة الفلسطينية المشتعلة منذ أربعة عشرة شهراً (**جيروزاليم بوست**، ١١/١/١٩٨٩). وقد حاول هؤلاء محاكاة أساليب الانتفاضة، فنظّموا اضراباً عاماً لم يسبق أن شهدت المناطق المحتلة مثيلاً له. وطالب أحد زعمائهم الحكومة الاسرائيلية بتوفير حماية كافية لهم، او السماح لهم بحماية أنفسهم من المواطنين العرب (**القبس**، الكويت، ١٣/١/١٩٨٩). وأدّى ذلك الى وقوع صدامات واسعة بين المستوطنين وقوات الجيش الاسرائيلي وصفت بأنها الأعنف منذ اخراج المستوطنين من مستوطنة يميت، في سيناء، العام ١٩٨٢ (**جيروزاليم بوست**، ١٢/١/١٩٨٩).

بدأت الاحداث عندما أقام المستوطنون في مستوطنة «ياكير» تمثالاً من الحجر لشمعون ادري (٤١ سنة)، وهو سائق من «بيتح تكفا» اكتشفت جثته قرب مدخل ياكير قبل اسبوع من ذلك.